11 نوفمبر يشهد احتفال الغرفة باليوبيل الذهبي مشكلاً محطة تاريخية في مسيرتها

خمسون عاماً في قيادة دفة الاقتصاد الوطني

غرفة تجارة وصناعة الكويت.. مسيرة وطن

صاحب السمو الأمير لدى استقباله أعضاء غرفة تجارة وصناعة الكويت

فكرة الغرفة تم تداولها 40 عاماً لتخرج إلى النور في العام 1959

سجل الإنجازات التشريعية الاقتصادية حافل.. ورأيها في حكم القانون «لازم»

بقلم: خالد عبدالرحمن عبدالعزيز المضاحكة
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت

غرفة تجارة وصناعة الكويت ليست مجرد مبنى أو صرح اقتصادي، هو الأول والأهم في الكويت، ولا مجرد احتفال بمرور نصف قرن على تأسيسها، ولا استعراضا لتاريخها. فالغرفة برجالاتها تشكل مسيرة وطن، فهذا الصرح الذي سجل في عضويته ما يربو على 125 ألف تاجر هو رمز شريان الحياة ووجود دولة الكويت.

فالعلاقة بين الكويت والتجارة ليست نشاطا اقتصاديا فحسب، بل ارتباط وجود وتطور انسجمت فيه سجية السكان مع طبيعة المكان، وتشكلت أهم خصائص المجتمع الكويتي المتمثلة في الريادة والجلادة والتكافل والتكامل.

فالتجارة في هذا الوطن ترافقت مع الإمارة، كما ولدت «الغرفة» مع الاستقلال والدستور، وإذا كان لنشوء الدولة وارتقائها تفسير تاريخي يختلف من دولة لأخرى، فقد قال الرئيس الثاني في تاريخ الغرفة عبدالرزاق الزيد الخالد ـ في حضور الأمير الراحل المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ جابر، والأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله، طيب الله ثراه، ورموز الدولة من الشيوخ والمسؤولين في أثناء افتتاح مبنى الغرفة الحالي ـ قال الخالد بكثير من الثقة: «إن حرية التجارة هي التفسير التاريخي الصحيح لبداية المجتمع الكويتي وقيام دولته، فاختيار «العتوب» عندما وضعوا رحالهم أقصى شمال الخليج العربي قبل أكثر من ثلاثة قرون ونيف هذه الأرض الطيبة، ليس لوجود نهر يزرعون ضفافه ولا جبل يأمنون إلى شواهقه، وإنما لأنهم اكتشفوا العبقرية التجارية لموقع يبدأ عنده انفتاح البحر وينتهي به انسياح الصحراء».

تلك القيمة التجارية في حياة الشعب الكويتي وتاريخه أصبح لها صرح يحميها ويدافع عنها، ويحلق بها فوق العثرات ويعبر بها التحديات، ويقودها من إنجاز إلى آخر، ومن طابق مؤجر في مبنى صغير بشارع علي السالم، حيث خرجت الغرفة إلى النور رسميا إلى مبنى عصري شاهق (15 طابقا) دائري الشكل في قلب عاصمة تتحضر لتكون مركزا ماليا وتجاريا عالميا تحقيقا للرغبة السامية ولرؤية الدولة لعام 2035.

وكما أن الغرفة احتفظت على مدار تاريخها بلوحة تذكارية لـ«كويت الماضي والحاضر» لاتزال قائمة تذكر جيل الحاضر بأمجاد الرعيل الأول، وشركاء التأسيس بإبداعات جيل المستقبل، لذلك عندما شيدت الغرفة مبناها الحالي يستلهم التراث ويعبر عن الحاضر، وجاء على شكل دائري كحصون العرب على ضفاف الخليج قوية تدافع عن الأمن والازدهار والحرية الاقتصادية. أوليست الكويت في لغة عرب الخليج «الحصن الصغير المنيع؟».

قصة النشأة

على الرغم من أن الإشهار رسميا لغرفة تجارة وصناعة الكويت كان في العام 1959، لكن النواة الحقيقية في محاولات تشكيل صرح يجمع التجار كانت منذ بدايات القرن الماضي، إذ تكونت في العام 1920 «اللجنة التجارية» ومهمتها الفصل في المنازعات التجارية، وكان من يعين أعضاءها هو سمو أمير البلاد، وهي عبارة عن لجنة محكمين، وسميت بأهل «السالفة» ومعناها القياسي «على ما سلف من أمور مشابهة».

ووفق كتاب «غرفة تجارة وصناعة الكويت» الصادر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، فقد بلغ عدد التجار الكويتيين خلال الفترة ما بين 1935 و1955 نحو مائتي تاجر.

ومع التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الكويت باكتشاف النفط، زادت الحاجة إلى تجمع اقتصادي للتجار، ومن هنا ولدت فكرة تكوين الغرفة في العام 1952 وناقشها المجلس البلدي حينذاك، وصدر قرار من اللجنة التنفيذية العليا لـ «البلدي» رقم 77\51 بضرورة انشاء الغرفة بمرسوم أميري، وبدأت إجراءات التأسيس في العام 1955، حيث تشكلت اللجنة المؤقتة لإنشاء غرفة يوكل إليها إصدار الأنظمة والقوانين الخاصة بالشؤون التجارية، وحددت اللجنة المؤقتة مبلغ 100 روبية نظير اشتراك التاجر في عضوية الغرفة ومقابلا للسماح له بالتصويت في الانتخابات.

وقامت اللجنة المؤقتة بالإشراف على وضع قانون الغرفة ونظامها الداخلي، وانتخب أول مجلس لإدارة الغرفة في أول مايو 1959 في المدرسة المباركية، حضر الانتخابات 390 تاجرا من بين 481 سددوا الاشتراكات، وانتخب الراحل الكبير عبدالعزيز الصقر ليكون أول رئيس لمجلس إدارة الغرفة، ومعه يوسف الفليج ويعقوب الحمد نائبين للرئيس، وفهد المرزوق أمينا فخريا للصندوق، و15 عضوا رئيسيا و15 عضوا احتياطيا، وباشرت الغرفة أعمالها الرسمية في مطلع العام 1960 وبجهاز إداري يتكون من 5 موظفين يرأسهم هيثم الملوحي الذي شغل وظيفة سكرتير الغرفة، وكان لأول مجلس إدارة دور رئيسي في إعداد التشريعات والقوانين التجارية التي واكبت مرحلة تأسيس الدولة.

شكلت الغرفة قاطرة الاقتصاد الوطني والنشاط التجاري بنص القانون، إذ ينص القانون المنظم لها على أن رأي الغرفة لازم مقدما في دراسة مشاريع القوانين والمراسيم ذات الصبغة الاقتصادية والمالية وفي وضع هذه القوانين وتعديلها، كما أجاز القانون للغرفة أن تتقدم ـ ومن تلقاء نفسها ـ بما تراه مناسبا من آراء ومقترحات خاصة بالشأن الاقتصادي، ومن هنا سيتضح أن الغرفة هي بحكم القانون مشارك رئيسي في صنع القرار والتشريع الاقتصادي.

الدور التشريعي

وفي هذا، وعلى مدار خمسين عاما، شاركت الغرفة في وضع وصياغة الكثير من القوانين والتشريعات التي تخدم الاقتصاد الوطني منها: الشركات التجارية والصناعية، العمل والوكالات التجارية، الجمارك والمناقصات العامة، كما أن للغرفة مبادرات تاريخية من خلال دعمها لإنشاء عدد من الاجهزة والمؤسسات الاقتصادية الحيوية، مثل سوق الكويت للاوراق المالية وبنك الكويت الصناعي ومركز تنمية الصادرات ومنطقة للتجارة الحرة.

وفي العام 2008 قدمت الغرفة إلى وزارة المالية ملاحظاتها بشأن مرئيات الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون حول تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص، كما قدمت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مذكرة بملاحظاتها حول تحديد سقف زمني لمدة بقاء العامل الوافد في دول مجلس التعاون، وقدمت إلى وزارة التجارة والصناعة مذكرة ضمنتها رأيها حول مشروع اللائحة التنفيذية للقانون (2007\10) في شأن حماية المنافسة. وفي ضوء الاهتمام الكبير بتوظيف الفوائض المالية، أعدت الغرفة ورقة بعنوان «ضرورة ربط استخدامات الفوائض المالية بتصور استراتيجي متكامل»، وقدمتها إلى مجلس الأمة وقدمت إلى رئيس لجنة المناقصات المركزية ملاحظاتها حول مشروع القانون في شأن المناقصات العامة المدرجة على جدول اولويات السلطتين خلال دور الانعقاد الحالي، كما قدمت الغرفة إلى اتحاد الغرف الخليجية ملاحظاتها حول الإطار المرجعي لاستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون، ومن أحدث انجازاتها على صعيد تطوير البيئة التشريعية في البلاد، المذكرة المتكاملة التي قدمتها إلى مجلس الامة بشأن قانون العمل في القطاع الأهلي، إذ انتقدت بعض مواده قبل نظر مداولته الثانية في جلسة 17 الجاري، ومنذ نشوب الأزمة المالية العالمية الراهنة وظهور تداعياتها على الاقتصاد الكويتي، ساهمت الغرفة بعدد من خبرائها في فريق الانقاذ الذي أعد خطة طوارئ تجسدت في قانون تعزيز الاستقرار المالي. ولقد كان للغرفة دور رائد وكان لها حضور دائم ومؤثر على جميع الأصعدة، إذ ساهمت في توطيد علاقات الكويت مع الدول الخليجية والعربية والاسلامية الشقيقة ودول العالم المتقدم تجاريا وصناعيا، من خلال إقامة علاقات مميزة، ومد جسور التعاون التجاري مع المؤسسات المالية والتجارية وغرف التجارة والصناعة الخليجية والعربية والاسلامية والاقليمية والدولية، وعلى مدار عمرها الخمسيني، ظلت الغرفة تمثل الوجه المشرق للبلاد في المعارض والمنتديات والندوات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية، وما فتئت تعزز الروابط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما فيه الخير للبلد

البقية ص35

الغانم.. شيخ التجار

ممن يحمدون الله سبحانه وتعالى دائما خاسرا أو رابحا، لم يشعر بالندم طوال حياته، وعندما سألوه: من تشكر في حياتك؟ قال شيخ التجار علي محمد ثنيان الغانم: أشكر الله سبحانه وتعالى، ونصح كل إنسان بمزيد من الشكر لله سبحانه وتعالى.

الرئيس الرابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت يرى أن الصدق والأمانة هما مفتاح نجاح أي تاجر، وهكذا عاش حياته، فكسب حب الجميع واحترامهم.

من دراسته في ألمانيا هندسة الميكانيكا، وعشقه إخلاص الألمان للوطن والتفاني في العمل، جمع الغانم بين أصالة الشرق وعراقة الغرب. دراسته في جامعة هانوفر إبان حقبة إعادة إعمار ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية تجربة فريدة وثرية صقلت شخصيته وقدراته المهنية والإنتاجية، فبعد تخرجه في العام 1961 عاد إلى الوطن ليبدأ أولى خطواته العملية في الصناعة، إذ تولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للهيئة العامة لمنطقة الشعيبة الصناعية خلال الفترة من 1963 إلى 1969، كما حصد منصب نائب رئيس الهيئة العامة للصناعة.

من الصناعة، اتجه إلى السياسة سعيا وراء هدف وطني، وهو انهاء سيطرة الشركات الأجنبية على النفط، وتحقق له ما أراد خلال عضويته لمجلس الأمة في منتصف السبعينيات، وبعدها عاد إلى تجارته وصناعته.الغانم المولود في حي القبلة العام 1937 يختصر كل ثروته في أبنائه، إذ يراهم أهم تركة في حياته.

منذ الصغر أظهر نبوغا وتميزا عمليا قاداه إلى مسيرة عمل وقصة نجاح كبيرة، ومزج بنبوغه وعشقه للعمل بحكمة وتواضع لا تفارقان شخصيته، لتشكل هذه المفردات ربان سفينة التجار.

قضى ربع قرن في ربوع غرفة تجارة وصناعة الكويت «نصف عمرها» وتوج عن استحقاق بمنصب نائب رئيس الغرفة، ثم أصبح قائدا لمسيرة التجار عام 2004 حتى الآن.

حظ الغرفة في هذه المرحلة التي تشهد تحولات اقتصادية فجائية وأزمة مالية عالمية أن من يقودها هو علي الغانم الربان الماهر، والجميع على ثقة في قدرته على العبور بالاقتصاد إلى وضعه المزدهر.

مهارته في التفاوض الممزوجة بحنكة تجعله الرابح دائما، وبهذا الأسلوب يقود الغرفة، فطور خطابها الاقتصادي، وأكسبها مكانة حيوية ودورا أكثر فاعلية، فأصبحت بحق «المطبخ» غير الرسمي لصناعة التشريعات الاقتصادية والمالية، والدينامو المحرك لفعاليات الاقتصاد الوطني.

لم يكتسب «بومرزوق» صفاته القيادية من فراغ، بل جاءت نتاجا لعمر مديد ومشوار طويل من الاجتهاد والمثابرة والنجاح والعمل بلا ملل في التجارة والسياسة والرياضة أيضا، فقد اتجه في السبعينيات للعمل بالتجارة، فأسس عددا من الشركات الناجحة داخل الكويت وخارجها، جامعا بين الدراسة الاكاديمية والخبرة العملية في مجالي الصناعة والتجارة معا، فلم يمنعه ذلك من دخول عالم الرياضة، فتولى رئاسة مجلس ادارة نادي الكويت الرياضي خلال الفترة من 1980 إلى 1992.

كان من الطبيعي أن تكلل مسيرة الكفاح والنجاح بالتكريم، وهو ما ناله «مهندس» الغرفة ورئيسها الرابع، من أعلى المراتب والمستويات السياسية داخل الكويت وخارجها، فنال وساما من ألمانيا وتقديرا من صاحب السمو الأمير.

الغانم مستمر في هندسة «الغرفة» وقيادتها وسط عواصف مالية تهب من الخارج والداخل وصراع سياسي يحلق فوق سماء السلطتين، وسيكون دور المهندس كما كان دائما هو الوصول بالغرفة والمنتسبين إليها إلى شاطئ الأمان والاستقرار.